

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

مراقبة تدبير المخيمات الحضرية ومخيمات القرب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
تعتبر المخيمات الحضرية ومخيمات القرب خدمة عمومية مهمة أطلقتها وزارة الشباب والرياضة منذ مدة لتنوع العرض التخييمي مما ترك ارتياحا لدى الأسر واعتبرت من طرف مجموعة من الفاعلين قيمة مضافة في مجال التخييم ببلادنا، حيث بلغ عدد المستفيدين أزيد من 65 ألف سنويا بغلاف مالي يتجاوز 150 مليون درهم؛
لكن المنهجية التي اختارتها وزارة الشباب والرياضة لتدبير هذا الشق من المخيمات قد تثير إشكالات قانونية حيث أسست جمعيات بمقتضى ظهير 1958 لتدبير بعض المخيمات، ويتم إسناد مهمة الرئاسة لنائب الوزارة بالإقليم المعني ومهام أخرى بالمكتب الى أطر من الوزارة، مما يعد مناقضا لروح الدستور (المادة 36) والظهير المشار إليه مما أثار تساؤلات تقتضي البحث والتقصي.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

- ماهي الاجراءات التي تعتمون القيام بها لتصحيح هذه الوضعية؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

البوقري خالد